العدد (1777) السنة السابعة - الخميس (22) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

والدي سني وأمي شيعية والتفرقة داء وافد على العراقيين

مها الدوري لـ المدى : باسم الدين بعض الشخصيات الإسلامية جاءت من أجل تحقيق مصالحها

وقفنا امام عمارة في احدى قطاعات مدينة الصدر، استأجرتها لتكون مركزاً تعليمياً خدمياً مجانياً لخدمة نساء المدينة من الارامل والمعوزات، كنا نعتقد بأن اللقاء سيتم هناك ولكنه تحول الى بيتها في القطاع المقابل، دليلنا الى البيت ألسنة المحبة من المواطنين البسطاء، عند باب الدار الذي لايختلف عن بيوت المدينة بأي شيء لكنه يختلف عن بيوت المنطقة الخضراء لكونه محاطاً بأزمات المواطن ومعاناته، استقبلنا شاب صغير بسؤال وليس بسلاح، انتم صحيفة (المدى)؟ وعند غرفة الاستقبال المتواضعة كان زوجها بأنتظارنا عرفت حينها لماذا دخلت هذه المرأة قبة البرلمان كالاولى على النائبات في عموم البلاد باصوات ٣٢ الف ناخب وليس بالكوتا؟ اسئلة كثيرة لـ (المدى) في صفحة ضيف الخميس ردت عليها النائبة مها الدوري عضوة الائتلاف الوطني الموحد عن كتلة الاحرار بكل وضوح وصراحة، مبينة انه في حالة عدم توافق الكتل على اختيار رئيس الوزراء الجديد يجب علينا استخدام القرعة في الاختيار وهي حالة طبيعية مورست في التاريخ وشددت الدوري على ضرورة دمج الوقفين السني والشيعي لأنه اساس التفرقة بين العراقيين مبينة بأن والدها سني من الدور من محافظة صلاح الدين وامها شيعية من محافظة العمارة موضحة ان التفرقة داء وافد على العراقيين وفيما يلي نص الحوار:

حاورها : يوسف المحمداوي - تصوير / سعد الله الخالدي

الدكتورة مها الدوري

تم فصلي سياسيا

■ مها الدوري من هي ؟

-قبل ان ابدأ التعريف ببطاقتي الشخصية بودي ان اتوجه بالشكر والامتنان لمؤسسة المدى التي اتاحت لي فرصة هذا اللقاء الذي اتمناه ان يكون مثمرا بخدمة جمهورنا الكريم، أنا الدكتورة مها عادل مهدي محمد الدوري مواليد بغداد عام ١٩٧٣، متزوجة ولدي طفلان، تخرجت في كلية الطب البيطري جامعة بغداد، في عام ١٩٩٦ ولكوني من العشرة الاوائل قبلت في كلية الطب الجامعة المستنصرية للدراسة على شهادة الماجستير فرع الاحياء المجهرية حيث حصلت عليها في عام ١٩٩٩ وعينت بمنصب مدرس مساعد في كلية طب الاسنان،الجامعة المستنصرية حيث درست فيها، مادة الاحياء المجهرية، والبايولوجي، وكذلك مادة الكيمياء السريرية، ودخلت كطالبة دكتوراه في كلية الطب جامعة بغداد، بعدها تم فصلي سياسياً، غادرت ارض الوطن الى سوريا، في عام ٢٠٠٢ ، ثم توجهت الى اليمن وقمت بالتدريس في جامعاتها، وبالتحديد في كلية الطب جامعة إب وكذلك كلية العلوم والطب البيطري والزراعة، تمت اعادتي ضمن المفصولين السياسيين في بداية عام ٢٠٠٥، بعد عودتي الى العراق حيث تمت اعادة تعييني ضمن المفصولين السياسيين بقرار من وزارة التعليم العالي على ملاك كلية طب الاسنان، الجامعة المستنصرية وفي العام نفسه تم ترشيحي في قائمة الائتلاف العراقي الموحد تحت لواء الكتلة الصدرية وانتخبت من قبل الشعب كعضوة مجلس نيابي في انتخابات عام ٢٠٠٥ ومارست عملي نائبة ضمن المجلس وكذلك عضوة في لجنة الشكاوى البرلمانية.

غادرت إلى سورية ومن ثم إلى اليمن

■ قلت بأنك فصلت سياسياً فهل كنت منتمية الى جهة سياسية معادية للنظام انذاك؟

-لا لم اكن منتمية الى جهة سياسية، بل كانت هناك مضايقات من قبل النظام المباد بسبب توجهاتنا الدينية، لأن مع بداية حركة السيد الشهيد كنت اقيم صلاة الجمعة في زمن الشيخ علي الكعبي في جامع المحسن، وكذلك في مدينة الشعب بحسينية انصار الحسين، ولكن بعد استشهاد السيد وكما يعرف الجميع حدثت مضايقات كثيرة ومعروفة لقلديه، وانا لكوني استاذة جامعية ، فلمجرد تقليد السيد الشهيد هو تهمة، ولايخفى على احد انه حتى الاسم اذا كانت فيه دلالات دينية معينة كان يثير حفيظة ذلك النظام ومثال ذلك ان اسم ولدي هو (نور الحسين) مواليد ١٩٩٨ ، كان مثار شك واستدعاء واستجواب ومراقبة، فمجرد طلب معلومات عن الهيئة التدريسية وورود ذلك الاسم ..تأتيك الاسئلة تحت جناح المساءلة والاسباب ودواعيها، لماذا سميت ولدك بهذا الاسم؟ وحتى الكتب التي كنا نقرأها كانت تحت الرصد الامني الصدامي، فقد تعرضت للتحقيق وانا طالبة ماجستير لأنني احمل كتاباً عن الامام المهدي للامام محمد باقر القريشي، حتى ارتدائي العباءة كان موضع استفسار..وتمت مغادرتي ليلاً الى سورية بجوازعنواني فيه ربة بيت لوجود منع سفر على الاساتذة الجامعيين وكان زوجي قد سبقني الى هناك.

حصلت على (٣٢) الف صوت

■ هل كنت تتوقعين ان تكوني الاولى على المتنافسات للبرلمان..وماذا كان شعورك حين اعلنت النتائج؟

-اشكر جميع ابناء الشعب العراقي بجميع مكوناته لمشاركته الواسعة في الانتخابات، بالرغم من التحديات التي واجهته من قبل اعداء الشعب من التكفيريين والارهابيين وأزلام النظام السابق، هذا الشعب برهن بأنه قادر وصامد ومتحد ويسعى بقوة لتحقيق ما يصبوا اليه من امان واستقرار لبلده، وان يطالب بحقه في الاستمرار بالحياة التي تلائم مستوى التضحيات التي قدمها ، ولاحظتم كيف كان يوم الانتخابات يوماً دامياً ومع ذلك برهن شعبنا على أنه ابي وهو وريث لحضارة ابائه واجداده، وذهبوا لصناديق الاقتراع لقول كلمتهم الفصل في اختيار خير من يمثله، اما مسألة اختياري وفوزي بمركز النائبة الاولى بعدد الاصوات التي حصلت عليها والتي بلغت بحدود ٣٢ الف صوت، وهذا يشكل امانة جديدة في عنقي وتحميلي مسؤولية كبيرة اخرى، وهما اكبر..استطيع من خلاله تقديم خدمة أكبر وافضل لابناء شعبي وستكون المسؤولية الملقاة على عاتقي اضعافاً مضاعفة، ولا ننسى نحن دخلنا البرلمان في الانتخابات السابقة ضمن قوائم مغلقة ، لم يكن التصويت لشخص معين، وانما كان لقائمة، وبالرغم من انها مسؤولية، ولكنها ليست بحجم المسؤولية حين يختارك الشعب، كشخص، فهو تكليف شرعي امام الله سبحانه وتعالى اولا وامام الشعب ثانيا، على الجميع ان ينظر الى ما يعانيه هذا الشعب فهو يعيش مرحلة تأريخية ضعيفة جداً لم يمر بها على مر العصور، من اضطهاد ، وتدخلات وتكبيل بالطائفية ومؤامرات من منابع مختلفة، وما علينا الا ان نؤدي واجباتنا بكل مسؤولية تجاه هذا الشعب المظلوم.

فنحن صحيح مرشحون من قبل كتلة الاحرار لكننا تعلمنا من المولى المقدس ان نعيش في خندق الاخوة العراقية بعيداً عن الهويات الطائفية ونقف ضد جميع المؤامرات التي تحاك ضد بلدنا. وكما قال لنا سماحة السيد مقتدى الصدر في مؤتمر اسطنبول يجب ان نخدم الاسلام اولاً والعراق ثانياً وعلينا ان نكون لجميع العراقيين لا لهذه الطائفية او تلك، فأنا اليوم اشعر بأنني امثل جميع العراقيين من الشمال الى الجنوب، وهذا هو سبب وجودي في البرلمان مرة ثانية لكوني كنت اتعامل وبالذات في لجنة الشكاوى، مع الشكوى التي تأتيني لمواطن من ابي غريب بالروح والجدية نفسها التي اتعامل بها مع مواطن من مدينة الصدر وعلينا ان نعلم ونتفق على تلك الروح، فضلا عن مسألة مهمة يجب ان ينتبه لها جميع من فازوا بالمقاعد النيابية ان النزول الى الشارع ومعرفة هموم المواطن، والبحث عن حلول لها تجعلك الاقرب اليه في الاختيار، ولعل المؤسسات الخدمية التي اقمتها للارامل وغيرهن جعلتني ألمس ذلك الشعور ، فكلما ابتعد السياسي عن ناخبيه فقد دعمهم.

الاحتلال أضعف البرلمان

■ برأيك اداء المرأة النيابية في المرحلة السابقة هل كان بمستوى الطموح؟

- بالمقابل انا اسألك هل كان اداء الرجل ايضا بمستوى الطموح؟ المرحلة الماضية متخمة بالتعثر والازمات، واداء البرلمان بصورة عامة لم يكن بمستوى الطموح، وهذا الامر ليس مستغرباً في دولة تخضع للاحتلال ، فجميع القرارات بيدهم، وكذلك السياسة وملفات الاقتصاد والامن والاستخبارات جميعها بيد الاحتلال، العراق ما يزال تحت طائلة البند السابع ، والكثير من الامور أدت الى ضعف اداء البرلمان، لذا اقول ان عمل البرلمان وحتى الحكومة ليس بالمستوى المطلوب، سواء كان ذلك في اداء المرأة او الرجل تحت قبة البرلمان، نحن لا نريد ان نميز بين الرجل والمرأة وان الله سبحانه وتعالى قد ساوى بينهما في الحقوق فكلاهما انسان وقد يكون التمييز فقط في الواجبات.

(الكوتا) إجحاف وظلم لإرادة الشعب

■ اذا كنت تقولين لافرق بين الرجل والمرأة ، فلماذا فرضت في الدستور العراقي (الكوتا) للمرأة على عكس الرجل؟

-مع موقفي الرافض لـ (الكوتا) لكنني اجدها امراً جيداً في بداية عمل المرأة قياسا لتجربتنا العراقية الجديدة، تستطيع المرأة ان تشق طريقها في العمل السياسي، علما ان عمل المرأة في السياسة بالعالم الاسلامي ليس جديداً أو مستحدثاً، وحتى قبل الاسلام كانت المرأة موجودة ولها ذلك الحضور وذلك التأثير وبقيت شاخصة بألوانها وهي قد تقلدت مناصب الحكم فهي قد حكمت سياسيا كمملكة سبأ، وفي الاسلام العديد من الشخصيات التي عملت في هذا المجال وغيره من المجالات التي تولتها. والامر ليس وليد الديمقراطية الجديدة كما تزعم اميركا، لكن (الكوتا) في الوقت الحاضر اراه ضرورياً، لكون تجربتنا في العراق ما زالت فتية، والشارع العراقي ليس عنده الايمان المطلق بأن المرأة ستنجح في هذا المعترك، فضلا عن مجتمعنا العشائري، لكن بعد ان تقدمت المرأة خطى واثقة في هذا العالم ولا اقول جميعهن، وكذلك ايضا ليس جميع الرجال.. وانما اقصد تلك المرأة المؤمنة بشعبها وقضيتها وحقيقة مصيرها وحق بلدها في الاستقرار واخذ المكانة الحقيقية بين الدول وبما يليق بحضارة عمرها اكثر من سبعة الاف سنة، فـ الكوتا الان لابأس بها لكن استمرارها وديمومتها للمراحل المقبلة ستكون اجحافا وظلما بحق الشعب، لأنها تعني فرض نسبة من النسوة على الواقع من دون وجه حق، ويكون معيار هذا الاجحاف والظلم خللاً واضحاً وبارزاً في عدم رسم المشهد الذي تسعى اليه، فالاختيار يجب ان يكون لمن تستحق ذلك بالفعل ليكون هناك وجود نوعي منتخب واذا كنا نريد وجوداً كمياً يجب ان توفره نتائج الانتخابات من غير كوتا.

وجودنا في العملية السياسية لخدمة الشعب

■ ذكرت ان جميع الملفات بيد الاحتلال بما فيها الملف السياسي، والمعروف عن التيار الصدري هو ضد الاحتلال اذا لماذا شاركتم في العملية السياسية، ولديكم الان بحدود ٤٠ مقعداً؟

-الحوزة الناطقة تؤمن بأن المرء يجب ان يشترك في جميع مجالات الحياة ومن اهدافه الاساسية والتي تحرك من اجلها بسعي حثيث وقوي ولا هوادة فيه ابدا والتجربة تثبت ذلك..حتى يبعد الظلم ويحاربه في جميع المواقع، فنحن ابناء الحوزة العلمية الناطقة وابناء المنهج الصدري موجودون الان في العملية السياسية واصحاب حضور قوي ومؤثر وبناء في تقدم البلد ..ولكننا غير موجودين مع الاحتلال فالانتخابات افرزت شعبيتنا عند الشعب وليس عند الاحتلال، والمعروف عند الجميع بأننا لم نفكر في يوم من الايام بمفاوضة المحتل او مساومته ولم نهادن، وقد استخدمت الكثير من اوراق الضغط ضدنا ، ولكن لم نستسلم لأرادة المحتل ولم تكل عزائمنا عند محط رحالنا خاضعة للاهواء والرغبات الحزبية الضيقة بل اننا ماضون في مشاريعنا البنيوية ، ولم تنجح تلك الضغوط ، فقد شنت الحرب علينا، والعمليات العسكرية ، والاغتيالات والمداهمات التي ما زالت مستمرة الى هذا اليوم، كلها محاولات لكنها لم توهن من عضد تيارنا ذلك العمق الفكري الذي يتسلح به ابناء الشعب.. فوجودنا في العملية السياسية هو ارضاء لصوت الحق وللضمير الانساني الذي تجول به افكارنا وضمائرنا والغرض منه انهاء الاحتلال وخدمة الشعب.

أنا من قضاء الدور

■ مبدئيا اعترف بسلبية السؤال الذي سأطرحه لكنه نتاج واقع فرضه التخندق الطائفي، الكثير من المواطنين يتساءلون..هل ان مها الدوري التي تسكن مدينة الصدر تعود اصولها لقضاء الدور في صلاح الدين ام انه مجرد لقب؟

-نعم انا الدكتورة مها الدوري من قضاء الدور، صحيح انني تولد بغداد ولكن اصولي واجدادي وعشيرتي من محافظة صلاح الدين قضاء الدور، وبالرغم من كوني اقف ضد مثل هكذا تسميات لكن للتوصيف اقول ان والدي سني من قضاء الدور ووالدتي شيعية من عشيرة بني لام من محافظة العمارة، وانا حين قلدت الشهيد محمد محمد صادق الصدر كنت على ايمان بأن هذا الرجل المرجع الديني والوطني العظيم كان خيمة لجميع العراقيين شيعة وسنة عربا وكردا ومنهلاً فكريا وطريقا مضاءً لابد للجميع من التوجه اليه..علما انني قمت بتقليده قبل صلاة الجمعة حيث كنت حينها طالبة ماجستير.. ورأينا فيه الشمس الساطعة في ذلك النفق المظلم زمن الطاغية صدام، لذا لست انا فقط بل الالاف من العراقيين على اختلاف انتماءاتهم المذهبية قاموا باتباع هذا الرجل وتقليده..نعم كنت على المذهب السني ولكني اتبعت وقلدت السيد الشهيد الذي وجدت في طروحاته الوطنية والفكرية ما يجعلني اؤمن تماما بأن وحدة وتماسك العراقيين هو باتباع هذا الرجل، وسابقى سائرة على خطه الى يوم الدين، ولكوني من الدور واسكن مدينة الصدر فهذا دليل واضح باننا ابناء وطن واحد بالرغم من اختلاف انتماءاتنا وما التفرقة الا وافد غريب على بلدنا الواحد.

والدي غير مجرم

■ قبل الانتخابات اشيعت على الانترنيت مسألة أنك ابنة احد المطلوبين للقوات المتعددة الجنسية الـ (٥٥) المدعو عادل عبد الله مهدي الدوري ولكن لم تردي على هذا الاتهام في حينه؟

-انا اسمي مها عادل مهدي محمد الدوري، ولست ابنة المجرم عادل عبد الله مهدي الدوري، وهذا الامر أعده ساذجاً جداً وغير مقنع، ولم أرد على المتقولين به قبل الانتخابات.. لسبب مهم وهو أنني سأجعل من نفسي متهمة تدافع عن نفسها، لتقنع الناس بانتخابها، نعم لذت بالصمت وتركت الحكم للناس، الذين يعرفون من هي مها الدوري وما حقيقة انتمائها ونسبها ولكن الان وبعد الانتخابات انا ارد ومن خلال صحيفتكم الموقرة، ليس من اجل تبرير موقفي بل من اجل ايضاح الحقيقة للذين جعلوا ثقتهم بي وانتخبوني باعطائي اصواتهم بالرغم من عمليات التسقيط والتشويه.. فأنا لست ابنة ذلك المجرم، والدي انسان طيب عصامي مجاهد بنى نفسه بجهد ومشقة وقام بتربية عائلته كأي اب عراقي غيور على وطنه مخلص له ولعائلته.. فالمرحوم مهدي محمد عبد الرحمن سعيد الدوري توفي في عام ٢٠٠٠، وكان يعمل نائب ضابط في القوة الجوية، وكذلك طالب في كلية القانون، ولعدم انتمائه الى حزب البعث وتقربه للسلطة في ذلك الوقت بالرغم من انتمائه لتلك المنطقة مايؤهله للحصول على مكاسب في ذلك الوقت، لكن فضل ان يعمل في اخر ايامه سائق تكسي وكنا نعيش على ما يجلبه لنا من رزقه اليومي وهذا الامر جعله عرضة للتحقيق من قبل أزلام النظام السابق والانتقال الاجباري من منطقة الى أخرى.

وأنا اتحدى هذا الشخص الذي وجه اتهامه لي عبر الانترنيت ان يجلب وثيقة واحدة او أي دليل يثبت بأن والدي هو غير الذي ذكرت، وانا وضعت سيرتي الذاتية على الموقع الالكتروني ويستطيع أي شخص ان يتابعها من الابتدائية الى وصولي الى ما وصلت اليه، ليبرهن لنفسه في الاقل بأنه على حق وان والدي هو المجرم عادل عبد الله ، فهذا الاسم غير موجود بقاموس حياتي وحياة عائلتي، بل هو فقط موجود في مخيلة ذلك الشخص المريض، واعتبر هذا الرد في صحيفتكم رداً مختصراً، ولكنني سأنشر رداً موسعاً قريبا اوضح فيه جميع الحقائق.

القرعة موجودة في الاسلام

■ قبل ايام كانت لك تصريحات إعلامية معلنة تقول اذا لم تتوافق الكتل السياسية على اختيار منصب رئيس الوزراء فعليهم اللجوء الى القرعة في الاختيار فهل ستصبح القرعة بديلاً عن الدستور؟

-انه مجرد مقترح، والاقتراح غير ملزم كما تعلمون، وان ما قلته بالضبط ان في حالة وصول المفاوضات الى طريق مسدود لاسمح الله، ولله الحمد المفاوضات جارية حتى الان.. ولا ننسى وللاسف ان هناك بعض التصريحات لبعض السياسيين والتي لها تأثير سلبي على الواقع العراقي، والشعب ينتظر بفارغ الصبر تشكيل حكومته الجديدة بعد ان ادوا واجبهم امام الله تعالى وامام المسؤولين الذين تم انتخابهم والان المسؤولية تقع على عاتق السياسيين، بتشكيل تحالفاتهم الجديدة باسرع وقت ممكن للخروج من الفراغ الامني والفراغ الدستوري... فالان لاوجود لبرلمان يمكن ان يراقب او يحاسب على ما حدث من تفجيرات امنية، الان مؤسسات الدولة من غير رقابة حقيقية وقد يهدر او يسرق المال العام، لذلك قلت ان في حالة وصول المفاوضات الى طريق مسدود اقترح ان تكون هناك قرعة بين الاشخاص المتنافسين على هذا المنصب.. وانا من حقي كعراقية ان اطرح ما أريد من اقتراح سواء اخذ به أو لم يلتفت اليه.. المهم هو شعور مني بالخوف على بلدي من انزلاقات خطيرة لاسمح الله.

علما انني كنت في طرحي هذا لم آت بالشيء الجديد، فالقرعة في الاسلام هي حل لكل امر مشكل، والقرعة موجودة في القرآن الكريم، فعن طريقها كفل زكريا عليه السلام (مريم)، وكذلك النبي محمد (ص) عندما أراد أعمامه ان يكفلوه فقد وقعت القرعة على عمه ابي طالب، فأنا لم آت بالجديد وهذا الامر موجود في الاسلام.

نحن ضد تهميش أو إقصاء أية قائمة

■ تشير الانباء بان الائتلاف الوطني الموحد وائتلاف دولة القانون وصل الى درجة اعلان التحالف لكن التيار الصدري طلب تأجيل هذا الاعلان، ما الاعتراضات التي كانت لديكم بالتحديد؟

-هذا السؤال يمكن ان توجهه الى الهيئة السياسية في كتلة الاحرار، فنحن نعمل فيها وفق سياسات تنظيمية دقيقة والهيئة المذكورة هي التي كلفت بموضوع التحالفات، وهم المعنيون بمتابعة الحدث والتصريح بشأنه، فنحن نعمل بموضوعية وفق مرتكزات ثابتة ونحن ضد التصريحات التي تأزم الوضع بل مع التصريحات المتوازنة التي تبعد الشارع عن التأزيم وتدعو الى وحدة الصف الوطني، لذلك تجد تصريحاتنا من اختصاص الهيئة السياسية للتيار، وسأوضح مسألة مهمة نحن في كتلة الاحرار توجهاتنا بأن التحالفات الجديدة يجب ان لاتهمش او تقصي اية كتلة ويجب ان يبنى البلد من جميع العراقيين وعلينا السعي لمشاركة الجميع وعدم الدخول في المهاترات الطائفية والمحاصصاتية التي ستدخل البلد في دوامة اخرى، فعلى الجميع الانتباه الى مسألة مهمة وهي احترام ارادة الناخب.

الجعفري مرشحنا لرئاسة الوزراء

■ هناك تصريحات واضحة لكم تعترضون فيها على ترشيح المالكي لولاية ثانية، ما اسباب ذلك؟

-هذا الامر غير صحيح، والدليل على ذلك بأن الاستفتاء الذي اجراه التيار الصدري بشأن منصب رئيس الوزراء ضم اسم المالكي ولم يستثنه فنحن ليست لدينا خطوط حمر، لا على المالكي ولا على غيره، وكذلك اسم الدكتور إياد علاوي كان موجودا ايضا وجميع الاسماء المتداولة في الشارع لهذا المنصب ولم نمنع احداً من الاستفتاء البعض يقول ان الاستفتاء غير دستوري، ولكن نحن ككتلة ملتزمون بما جاءت به نتائج الاستفتاء، لأننا من طبقنا اسس الديمقراطية بأصولها من خلال اشراك الشعب بقراري ولم أتركهم خلفي وتركت لهم حرية الاختيار، لأعرف ماذا يريد الشعب بشكل عام والتيار الصدري بشكل خاص فكانت النتائج من صالح الدكتور ابراهيم الجعفري ، فكان الجعفري ملزم لكتلتنا وغير ملزم للاخرين حسب الاستفتاء.

■ هذا يعني ان مرشحكم لرئاسة الوزراء، هو الدكتور الجعفري؟

-نعم نحن نتبنى نتائج الاستفتاء وليس لدينا خطوط حمر على أي مرشح آخر.

عدالة الاسلام لم تطبق

■ بعد ما حصل من احتقان طائفي تحت غطاء الدين، برأيكم ألم يضعف روح الاسلام عند المجتمع، وما مدى تأثيره على مستقبل الاحزاب الدينية في العراق، خاصة ونحن شاهدنا ملامح وان كانت بسيطة في توجهات الناخب من خلال اختياره؟

-هذه المشكلة ليست بالاحزاب الدينية فقط، فالكثير من الاحزاب العلمانية لم تحصل على شيء.. وهذا لايعني ان السبب يكمن في طروحات الاسلام.. وانما السبب هو في التطبيق، واؤكد لك بأنه لو طبق الاسلام كأطروحة بعدالته المعروفة على ارض الواقع لنجح في كسب الناخب، لكن الذين جاؤوا كأحزاب اسلامية ولديهم الاسلام، جاؤوا بنظريات وتطبيقات الغرب ليعملوا بها في واقعنا لذلك فشلوا، فالاسلام لم يطبق من قبل الكثير منهم ولا اريد ان اسمي جهة او حزباً معيناً، مجتمعنا من اكثر المجتمعات تديناً والتزاماً بالتقاليد، ولكن افراد في بعض الاحزاب الدينية وتحت غطاء الدين ركبوا الاسلام كموجة لتحقيق مآربهم ومصالحهم السلطوية والشخصية والحزبية والفئوية والطائفية على حساب الشعب العراقي مستغلين المسميات الدينية، فعدالة الاسلام لم تطبق.

إيجاد وقفين أول خطوات التفرقة

■ لماذا لايصار الى جمع الوقفين الشيعي والسني تحت وزارة اوقاف واحدة وهذه رغبة جميع المواطنين باعتقادي؟

-اول من طرح هذا الامر هو سماحة القائد السيد مقتدى الصدر في مؤتمر صحفي بمحافظة كربلاء، وقال بأن اساس التفرقة هو وجود وقفين يمثلان السنة والشيعة وذلك بعد تشكيل الحكومة، ودعا الحكومة والبرلمان الى دمج الوقفين في وزارة اوقاف واحدة حتى نبني اساس الوحدة والتآلف وما زلنا نتبنى هذا الموضوع لأهميته لأننا نرى انقسامهم بهذا الشكل هو اول خطوات التفرقة التي زرعها الاحتلال، وحتى مجلس الحكم الذي شكل على اسس طائفية وقومية، ونعمل على تحقيقها لأن رسالة السيد الشهيد تؤكد ضرورة التوحد، لأن الاسلام واحد وربنا واحد والقبلة واحدة.

■ برأيك ما سبب التدخلات السلبية والواضحة من دول الجوار سواء كانت عربية او غير عربية؟

-الاحتلال بالطبع، وانا اسأل هل هناك عاقل يقتنع بأن اميركا التي تحمي كل مصالحها وولاياتها الكبيرة لاتستطيع حماية العراق من هذه الجهة او تلك، لايمكن تصديق ذلك لكنها تريد جعله بؤرة للارهاب لكي توصل رسالة للمواطن بأنها جاءت لحمايته بالرغم من أنها تقف وراء ذلك.

نحن رفضنا الاتفاقية

■ هذا يعني بأنكم تعتقدون بأن اميركا سوف تنسحب على ضوء اتفاقية جدولة الانسحاب؟

-اولاً نحن رفضنا تلك الاتفاقية الامنية وما زلنا نرفضها.

■ لكنكم اول من طالب بجدولة الانسحاب وها هو الامر تحقق من خلال تلك الاتفاقية؟

-نعم نحن طالبنا بجدولة الانسحاب ولكن لم نطالب بتوقيع الاتفاقية ومثلما قلت قمنا برفضها، وهنا اسألك سؤالاً ماذا طبق من الاتفاقية؟

لم يطبق شيء وساضرب لك مثلاً انا بالامس بأتصال مع وزارة حقوق الانسان بسبب سجن التاجي، لماذا هذا السجن الى الان بيد قوات الاحتلال والمعتقلين فيه يستغيثون من المعاملة السيئة لهم من قبل تلك القوات وحين سألناهم متى يسلم للقوات العراقية، قالوا في الشهر السابع، اذن ما هو الذي تبقى على نهاية الاتفاقية. فخلال ثلاث سنوات لم يسلم السجن، ولم تخرج القوات خارج المدن تماما، كما زعموا، ولم تتوقف عمليات القتل والدهم اذا لم تطبق الاتفاقية ، لذا نقول ونتبنى هذا الموقف يجب على القوات ان تنسحب.

معتقلونا سيخرجون

■ هناك من يقول بأنكم استخدمتم ورقة اطلاق سراح المعتقلين كورقة ضغط على المالكي لقبول ترشيحه؟

-ابدا، لم نستخدم مسألة اطلاق سراح المعتقلين كورقة ضغط او مساومة في المباحثات ومعتقلونا سيخرجون ان شاء الله، الان لدينا (٤٠) مقعداً في داخل مجلس النواب وسيكون لنا حضور قوي في الحكومة المقبلة، وسنعمل على اخراجهم بالقانون لأنه لا توجد اية تهمة تبرر وجود معظمهم بتلك المعتقلات.

■ اداء البرلمان في المرحلة السابقة كسلطة رقابية وتشريعية كيف تقيمونه؟

-لم يكن بمستوى الطموح، والسبب كان بهيئة الرئاسة ورؤساء بعض الكتل داخل البرلمان، البعض منهم كان اللسان الناطق للحكومة داخل مجلس النواب، ولم يكن هناك تفعيل للدور الرقابي ، حيث سيطرت وهيمنت السلطة التنفيذية على التشريعية وكان من المفترض ان يحدث العكس ولذلك لاحظنا أن هناك ضعفا في الاداء ونتمنى ان تكون الدورة النيابية المقبلة عكس ذلك، من خلال تفعيل العمل بالنظام الداخلي وكذلك السعي بجد لتفعيل الدور الرقابي للبرلمان.

تشكيل الحكومة قرار داخلي

■ هناك زيارات مكوكية ومستمرة لقادة الكتل والاحزاب لدول الجوار، وبضمنهم التيار الصدري ، هل هذا يعني ان الحكومة ستشكل بقرار خارجي؟

-هذا غير ممكن، نحن نؤكد بان قرار تشكيل الحكومة سيكون قراراً داخلياً بدليل ان الكثيرين قالوا ان الحكومة ستشكل في احدى دول الجوار.. بعد ان شعر البعض ان الكرة العراقية في ملعب الخارج، لكن الاستفتاء الذي قام به التيار الصدري اعاد الكرة العراقية الى ملعب العراقيين ولم نسمح بتشكيل الحكومة التي انتخبها الشعب في الخارج، اما زيارتنا فهي لتقريب وجهات النظر وتبادل الرؤى، فالعراق له تأثيره على جيرانه من العرب وغير العرب، فاذا كان موقفه سلبيا فسينعكس ايضا على تلك الدول ، وكذلك اذا كان ايجابيا لذا جاءت زيارات التيار الصدري لتلك الدول لجعلهم امام الصورة والتأكيد من قبلنا بأن الحكومة ستشكل بمشاركة جميع القوائم من دون استثناء احد.

المعارضة اشتراك في العملية السياسية

■ اذا اشترك الجميع فهذا يعني لاوجود للمعارضة داخل البرلمان وسيغيب الدور الرقابي من جديد؟

-هل تعني المعارضة عدم اشراك الجميع؟ فالمعارضة ايضاً مشتركة داخل العملية السياسية، لكنها ستراقب وتقوم اذا ما حدث خلل في اداء الحكومة، فالمعارضة ليست عداء ويجب على الجميع، ان يتضامنوا من اجل بناء حكومة ودولة قوية.

■ دكتورة نحن عشنا هذه التجربة في السنوات الاربع الماضية ولمسنا بأن الوزير الفلاني لايحاسب لانه ينتمي الى تلك الجهة وتم هذا الامر تحت مسميات حكومة الوحدة الوطنية والتوافقية وغيرها، وعدم وجود معارضة يعني تكرار الامر؟

-نحن في برنامجنا السياسي نعمل على عدم تكرار هذا الامر، وشددنا على ضرورة تقوية الجانب الرقابي ومحاسبة الوزراء، والمسؤولين المقصرين، تحت قبة البرلمان بغض النظر عن انتماءاتهم ، وهذه هي الديمقراطية.

ضيفة الخميس مع المحرر